

اما اذا كان لهذا المجلس رغبة في الغاء مؤسسة التأمين والغاء قانونها القائم فان من حق عشرة او اكثر من اعضائه ان يقدموا اقتراحا بهذا الشأن فاذا رأى المجلس قبول الاقتراح احاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس تطبيقا لنص المادة (٩٥) من الدستور .

هذا ما لقرره في تفسير النص المطلوب لتفسيره .

صدر بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٤

عضو المعين	عضو المعين	عضو المعين	عضو المعين
الطون عطا الله	صلاح طوقان	سعيد جمعة	سعيد الملقى
عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان
عبد الرحيم الواكد	فواز الروسان	بشير الشريقي	موسى الساكت
عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان
عبد الرحيم الواكد	فواز الروسان	بشير الشريقي	موسى الساكت

المادة (٥٧) تنص :

يؤلف المجلس العالي من رئيس مجلس الاعيان رئيسا ومن ثمانية اعضاء ثلاثة منهم يعينهم مجلس الاعيان من اعضائه بالاقتراح ، وخمسة من قضاة اهل حكمة نظامية بترتيب الاقدمية وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي لديها بترتيب الاقدمية ايضا .

المادة (٩١) تنص :

يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع او تعديله او رفضه وفي جميع الحالات يرفع المشروع الى مجلس الاعيان ولا يصدر قانون الا اذا اقره المجلسان وصدق عليه الملك .

المادة (١٢٢) تنص :

للمجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) حق تفسير احكام الدستور اذا طلب اليه ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء او بقرار يتخله احد مجلسي الامة بالاكثرية المطلقة ويكون نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية .



مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة السادسة

المعقودة يوم الخميس ٥ ربيع اول ١٣٩٤ هـ الموافق ٢٨ اذار ١٩٧٤ م .

(الجلد ١٩)

(العدد ٦)

محضر الجلسة السادسة

صفحة

٣

(مواقفة)

٣

(مواقفة)

٣

(مواقفة)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ - برقية معذرة من سعادة السيد محمد ابن تابه

محضر الجلسة السادسة

صلحة

(ووفق على قرار اللجنة القانونية بإعداد القانون لمجلس النواب مرفوضاً)

- ٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المسورخ في ١٩/٣/١٩٧٤ بشأن مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٢.
- أ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٩٨ المؤرخ في ٢٣/٣/٧٤ الموجه الى دولة رئيس المجلس العالي لتفسير احكام الدستور .
- ب - كتاب دولة رئيس المجلس العالي لتفسير احكام الدستور رقم ٢١٣ المؤرخ في ٢٨/٣/١٩٧٤ . ومرفقة .
- ج - قرار رقم (١) لسنة ١٩٧٤ صادر عن المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من الدستور بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٤ .
- د - قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩/٣/١٩٧٤ :
- ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . (لم تعين)

٤

٤

٥

٥

٧

٨

مجلس الاعيان

○○○○

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الخميس الواقع في ٢٨/٣/١٩٧٤ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة السيد خليل عصقور .

وتغيب بدون معذرة : حضرات الاعيان المحترمين السادة : الشريف حسين بن ناصر ، حسن الكاتب ، عبد الرحيم الشريف ، مصطفى دودين ، محمد ابو تايه ، وديع دعفس ، محمد محمود ارشيد ، حافظ الحمد الله ، فؤاد عبد الهادي .

وحضر من الحكومة :

وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبحي امين عمرو .

وزير المالية معالي السيد ذوقان الهنداوي .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي السيد فؤاد قاقيش .

وزير الاقتصاد الوطني معالي السيد عمر التابلي .

وزير العدل معالي السيد سالم المساعده .

وزير الساحة والآثار معالي السيد غالب بركات .

وزير التربية والتعليم معالي السيد مضر بدران .

وزير الصحة معالي الدكتور فؤاد الكيسان .

وزير الداخلية معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة .

وزير دولة لشؤون الاراضي المحتلة معالي السيد طاهر نشأت المصري .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي الدكتور يوسف ذهني .

وزير الزراعة معالي السيد مروان الحمد .

وزير التمرين معالي السيد صادق الشرع .

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .
(بسم الله الرحمن الرحيم)

نيحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

(أ)

السيد الرئيس

تتلى الاجازات والاعتذارات .

الامين العام بالوكالة

وردت البرقية التالية من معان وهذا نصها :
« دولة رئيس مجلس الاعيان الاكرم عمان
لاسباب صحية اعتذر عن حضوري الجلسة غدا
الخميس ولكم احترامي »
محمد ابو تايه

هكذا من الأصل

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون

٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩/٣/٩٧٤ بشأن مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٢ .

السيد الرئيس

نظرا لتوكلك صحة عبد الرحمن باشا مقرر اللجنة القانونية ارجو ان يتفضل معالي السيد احمد الطراونة الى المنصة .

المقرر السيد الطراونة

في الجلسة السابقة المنعقدة في ١٩٧٤/٣/٢٣ بحث مشروع قانون مؤسسة التأمين وتلي قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان رقم (٥) المؤرخ في ١٩/٣/٩٧٤ وبعد ذلك وبعد المناقشة قرر المجلس الكريم ان يقي القانون لدى المجلس ويحال امر تفسير المادة (٩١) من الدستور الى المجلس العالي لتفسير احكام الدستور وساتلو على حضرات الاعيان المحترمين ماتم :

(١)

الرقم ١٩٨/١٥/٣

التاريخ ٩٧٤/٣/٢٣

دولة رئيس المجلس العالي لتفسير احكام الدستور قرر مجلس الاعيان بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٣ الطلب من مجلسكم الموقر تفسير

احكام المادة ٩١ من الدستور وذلك ببيان ما اذا كان مجلس النواب بملك وهو بصدد النظر بمشروع تعديل قانون ما معمول به ان يلغي القانون جملة وان يضع مشروعا جديدا يتضمن الغاء القانون الاصلي .

والحالة التي استدعت طلب التفسير هي ان ان الحكومة تقدمت الى مجلس النواب الموقر بمشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ٩٧٢ ليحل محل القانون رقم ٢٥ لسنة ٩٧١ . فقام مجلس النواب بوضع مشروع قانون بالغاء قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ٩٧٢ بالنص المرفق .

وعند احالة مشروع مجلس النواب الى اللجنة القانونية لمجلس الاعيان اوصت اللجنة مجلس الاعيان برد هذا المشروع لعدم دستورية الاجراء وذلك للاسباب المبينة بقرارها رقم (٥) المرفق . وعند مناقشة قرار اللجنة في مجلس الاعيان قرر المجلس في جلسته الخامسة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٣ احالة هذا الموضوع الى مجلسكم الموقر للتفضل بتفسير المادة (٩١) من الدستور وذلك عملا باحكام المادة (١٢٢) من الدستور .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المفتي

المرفقات

(١) نص القانون رقم ٢٥ لسنة ٩٧١ (قانون المؤسسة العامة للتأمين .

(٢) نص مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ٩٧٢ المقدم من الحكومة .

(٣) قرار اللجنة القانونية لمجلس النواب رقم (٧) حول مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين .

(٤) نص مشروع قانون الغاء قانون المؤسسة العامة للتأمين كما قبله مجلس النواب المودع الى مجلس الاعيان الموقر بموجب كتاب عطوفة نائب رئيس مجلس النواب رقم ١٦٤/٢٨٤/٢ المؤرخ في ٩٧٤/٣/١٤ .

(٥) نص قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان رقم (٥) المؤرخ في ١٩/٣/٩٧٤ .

(ب)

الرقم ٢١٣/١٥/٣

التاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

بالاشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٩٨/١٥/٣ المؤرخ في ١٩٧٤/٣/٢٣ المتضمن طاب تفسير نص المادة (٩١) من الدستور .

ايضا لدولتكم بثلاث نسخ من القرار رقم (١) لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ١٩٧٤/٣/٢٥ الصادر عن المجلس العالي المختص بتفسير احكام الدستور . رجاء الاحاطة علما بضمونه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس المجلس العالي

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المفتي

(ج)

قرار رقم (١) لسنة ١٩٧٤

صادر عن المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من الدستور

بناء على قرار مجلس الاعيان الموقر الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٣ اجتمع المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من الدستور لاجل تفسير المادة ٩١ منه وبيان ما يلي :-

لقد وضعت الحكومة مشروع قانون باسم (مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٢) ليحل محل قانون مؤسسة التأمين رقم ٢٥ لسنة ٩٧١ وعرض على مجلس النواب فقام المجلس وهو بصدد النظر بالمشروع بوضع مشروعا يتضمن الغاء قانون المؤسسة الناقل المقبول دون الموافقة على ما تضمنه مشروع الحكومة من حيث احلال قانون اخر محله، فهل هذا الاجراء الذي قام به مجلس النواب يعتبر دستوريا وداخلا في مفهوم حقه في تعديل مشروع القانون بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٩١ المشار اليها ام لا ؟

وبعد الاطلاع على قانون المؤسسة العامة للتأمين رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ ومشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٢ وعلى قرار اللجنة القانونية في مجلس النواب وقرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان تبين لنا :
١ - ان المادة ٩١ من الدستور المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع او تعديله او رفضه ، وفي جميع الحالات يرفع للمشروع الى مجلس الاعيان ولا يصدر قانون الا اذا اقره المجلسان وصدق عليه الملك) .

٢ - ان المجلس العالي كان بتاريخ ١٩٥٥/١/٤ اصدر قرارا برقم (١) لسنة ٩٥٥ فسر فيه المادة ٩١ المشار اليها بسان قرر ان التعديل الذي يحق لمجلس النواب ادخاله على مشروع اي قانون يعرض عليه من الحكومة هو التعديل الذي ينحصر في حدود احكام المشروع وفي نطاق اهدافه ومراميه سواء اكن ذلك بالزيادة او النقصان وانه لا يجوز ان يتناول التعديل احكاما جديدة لا صلة لها بالغايات التي وضع المشروع من اجلها، وقد نشر هذا القرار بالعدد ١٢١١ من الجريدة الرسمية واصبح نافذ المفعول.

ومن ذلك يتضح ان التعديل الذي يملك مجلس النواب ادخاله على مشروع اي قانون تعرضه الحكومة عليه يجب ان ينحصر في حدود احكام المشروع وفي نطاق غاياته ومراميه.

وحيث يتبين من نصوص مشروع المؤسسة العامة للتأمين المعروض من الحكومة على مجلس النواب ان الغاية التي وضع من اجلها لم تكن حل المؤسسة العامة للتأمين والغاء قانونها القائم وانما الهدف من وضعه هو الابقاء على المؤسسة وتنظيم الاحكام المتعلقة بها تنظيميا جديدا بقانون يحل محل قانونها القائم.

وحيث ان مشروع القانون الذي وضعه مجلس النواب وهو بصدد النظر بالمشروع الحكومي يتضمن حل المؤسسة المشار اليها والغاء قانونها القائم.

وحيث ان ذلك يعني رفض المجلس للمشروع المعروض ووضع مشروع قانون جديد من عنده.

وحيث ان المجلس لا يملك من تلقاء نفسه وضع مشاريع قوانين اذ ان هذا الحق منوط بالحكومة بمقتضى احكام الدستور.

فان ما ينبغي على ذلك ان الاجراء الذي قام به مجلس النواب لا يعتبر تعديلا للمشروع الحكومي بالمعنى المنصوص عليه في المادة (٩١) من الدستور وبالتالي يكون هذا الاجراء غير دستوري.

اما اذا كان لهذا المجلس رغبة في الغاء مؤسسة التأمين والغاء قانونها القائم فان من حق عشرة او اكثر من اعضائه ان يقدموا اقتراحا بهذا الشأن فاذا رأى المجلس قبول الاقتراح احاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس تطبيقا لنص المادة ٩٥ من الدستور.

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره.

صدر بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٥

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس المجلس العالي
رئيس محكمة التمييز الاول	الطون غطال الله	صلاح طوقان	سعد جمعه	رئيس مجلس الاعيان
موسى الساكت				سعيد المقي
عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
عضو محكمة التمييز	عبد الرحيم الواكد	فواز الرومان	عبد الرحمن خليفة	رئيس محكمة التمييز الثاني
صلاح ارشيدات				يحيى الشريفي

السيد المقرر

هنا نعود الى قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان لكي يصوت عليه.

السيد صلاح

الوضع القانوني الآن هو ما يلي : يعين على المجلس هنا ان يقول ان هذا الموضوع قد احل الى المجلس العالي وفسر كذا وكذا واعتبر ان هذا المشروع غير دستوري . ولما كان المجلس او المجلسين ملزمين بهذا القرار لذلك يعتبر المشروع غير دستوري وكأنه لم يكن يجب ان تكون الصيغة .

السيد خليفة

كانت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان اوصت برفض مشروع القانون الذي وردنا من مجلس النواب وكان لسدى بعض اعضاء المجلس الكريم شك في صواب قرار اللجنة القانونية . والآن ثبت ان لا مجال للشك لان قرار اللجنة كان في محله ولذلك الطريقة القانونية ان يصوت على قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بقبول التوصية .

السيد الرئيس

اطلب من معالي المقرر تلاوة قرار اللجنة حرة ثانية

(٥)

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصليها القانوني بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٩ بحضور مقرر اللجنة السيد احمد الطراونه كل من الاعضاء السادة : عبد الرحمن خليفة ، وليد صلاح ، صالح المعشر ، احمد الخليل .

ونظرت في مشروع قانون الغاء قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٤ احال عليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان كما اطلعت على مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٨٢ المقدم من الحكومة فوجدت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان ان المادة (٩١) من الدستور تحدد صلاحيات مجلس النواب في قبول المشرع المعروض عليه او رفضه او تعديله وليس من صلاحياته وضع مشروع قانون وهو بصدد دراسة مشروع قانون مقدم من الحكومة ، ولهذا فسان من حق مجلس النواب الموقر ان يرفض التعديل جملة ويوصي الحكومة بتقديم مشروع يلغي القانون الاصلي او اتباع الاصول المنصوص عليها في المادة (٩٥) من الدستور.

ولهذا توصي اللجنة مجلس الاعيان الموقر برفض مشروع قانون الغاء قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٤ الذي اقره مجلس النواب الموقر لعدم دستوريته واعادته الى مجلس النواب الموقر وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالمناقشة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة رقم (٥) ؟
الجميع موافقون

(ولما يلي نص مشروع القانون كما رفضه مجلس الاعيان وبالصيغة التي سيعاد فيها الى مجلس النواب مرفوضا)

مشروع قانون الغاء قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٤ المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا صحت الاصل

المادة ٤- يؤلف مجلس الوزراء لجنة خاصة تقوم خلال اربعة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون لتصفية المؤسسة وتضع يديها على اموال المؤسسة وتقوم بما يلزم لتحقيق ماورد في المادة (٢) من هذا القانون . كما يضع مجلس

(وانتهت الجلسة)

سعيد المفتي

خليل عصفور

تفص الدورة العادية لمجلس الامة في نهاية يوم الاحد الموافق ٣١ اذار سنة ١٩٧٤ .

احسین بیٹا سلال

احمد عبد الكريم الطراونه

زيد الرفاعي

ملحوظة : بهذا العدد تنتهي جلسات مجلس الاعيان في هذا المجلد (١٩)

کتابخانه